

25% زيادة بالخبز السياحي بعد ارتفاع أسعار الوقود □□ حكومة تترك الرغيف الحر للغلاء وتختبئ خلف ثبات المدعم



الثلاثاء 10 مارس 2026 10:40 م

كشفت الساعات الأولى بعد تحريك أسعار الوقود أن الحكومة لا ترفع البنزين والسولار فقط، بل تفتح الباب فورًا لزيادة جديدة في أهم سلعة على مائدة المصريين: الخبز □

رئيس شعبة المخازن خالد فكري قال إن الخبز السياحي سيتأثر مباشرة، وإن الزيادة المتوقعة قد تصل إلى 25% ليقترب سعر الرغيف من 2.5 جنيه بوزن نحو 80 جرامًا، بعد أن ارتفعت بعض أسعار الدقيق أصلًا بنحو 2000 جنيه للطن حتى قبل إعلان الزيادة الأخيرة في المحروقات □

وفي المقابل، سارعت الحكومة إلى تكرار تعهدها المعتاد بعدم المساس بسعر الخبز البلدي المدعم عند 20 قرشًا للرغيف □ هذه هي الخدعة القديمة نفسها: تُترك السوق الحرة للانفلات، ثم تُقدّم حماية الرغيف المدعم بوصفها دليل رحمة، بينما يتحمل ملايين المصريين موجة الغلاء الجديدة في الخبز السياحي والفينو وسائر منتجات الدقيق □

المشكلة أن القرار لا يأتي في سوق هادئة، بل بعد زيادة وقود جديدة رفعت السولار والبنزين وغاز السيارات، وفي اقتصاد يعرف الجميع فيه أن أي صدمة في الطاقة تنتقل فورًا إلى النقل ثم الغذاء □ دراسة منشورة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة حذرت من أن صدمات الوقود في مصر والمنطقة تُغذي تضخم التكلفة وتضغط على دخل الأسر، لأن الوقود يدخل في النقل والإنتاج واللوجستيات عبر الاقتصاد كله □ لذلك فإن أثر الزيادة على الخبز لم يكن مفاجئًا، بل كان نتيجة متوقعة لسياسة حكومية تكرر المسار نفسه: رفع الأسعار أولًا، ثم مطالبة السوق "بعدم المغالاة"، كأن المشكلة في الجشع الفردي لا في القرار الأصلي الذي أشعل السلسلة كلها □

خالد فكري يقولها بوضوح □□ والرغيف الحر يدفع أولًا

خالد فكري، رئيس شعبة المخازن، لم يترك مجالًا للالتباس □ الرجل قال إن أسعار الدقيق ارتفعت قبل قرار الوقود الأخير، وإن زيادة المواد البترولية بنحو 3 جنيهات ستعكس على إنتاج رغيف الخبز عبر النقل وأجور العمال وارتفاع تكاليف المعيشة والغاز والإيجارات، ورجح أن تصل الزيادة إلى 25%. الأهم أنه لمح إلى أن حتى هذه الزيادة قد لا تكون مرضية لأصحاب المخازن إذا استمرت التكاليف في الصعود □ هذا الكلام يعني ببساطة أن الرغيف الحر أصبح رهينة سلسلة تكلفة مفتوحة، وأن الحكومة تعرف ذلك مسبقًا ثم تترك السوق يترجم الأزمة إلى أسعار أعلى □

خطورة التصريح لا تكمن في رقم 2.5 جنيه وحده، بل في أن الخبز السياحي والفينو ليسا سلعتين هامشيتين □ ملايين الأسر تعتمد عليهما يوميًا، خصوصًا في المدن وبين الشرائح التي لا يكفيها الخبز المدعم وحده أو لا تناسبها أنماط توزيعه □ وعندما تقفز تكلفة هذا الخبز، فإن الضربة لا تصيب "الرفاهية الغذائية" كما قد يوحي البعض، بل تمس وجبة الفطور والعشاء والسندوتش اليومي للعمال والطلاب والأسر □ وهنا تسقط رواية الحكومة التي تريد حصر الأزمة في حدود ضيقة اسمها "المدعم ثابت". المدعم ثابت نعم، لكن بقية المائدة ليست ثابتة، والخبز الحر جزء من الأمن الغذائي الفعلي لا من كمالياته □

والأدهى أن خالد فكري نفسه، رغم تحذيره من الزيادة، طالب المخازن بالالتزام بالقرارات المنظمة للأسعار وعدم المبالغة، ونصح المواطنين بشراء الخبز من مخازن أخرى إذا بالغ بعضها في السعر □ وهذه النصيحة وحدها تكشف حجم الفراغ الرسمي □ لأن الدولة، بدلًا من أن تقدم آلية ردع أو تسعير شفافة أو تخفيًا حقيقياً للتكلفة، تترك المواطن يدور بين مخبز وآخر بحثًا عن سعر "أقل سوءًا". هذا ليس تنظيمًا للسوق □ هذا انسحاب من مسؤولية الضبط مع الاكتفاء بالنصح الأخلاقي □

الحكومة تحتمي بالرغيف المدعم وتترك الباقي للسوق

وزير التموين شريف فاروق أكد أن سعر الخبز البلدي المدعم سيبقى عند 20 قرشاً للرغيف، وأن الدولة ستتحمل زيادة تكلفة إنتاجه للمخابز التي تعمل بالسولار. رسمياً، يبدو هذا القرار دفاعاً عن الفقراء لكن عملياً، هو محاولة لحصر الغضب داخل منطقة محدودة: حماية بند واحد شديد الحساسية سياسياً، مع ترك بقية السوق تتحرك بحرية تحت ضغط الوقود والدقيق والعمالة. وزارة التموين فعلت الشيء نفسه سابقاً بعد زيادات الوقود في أكتوبر 2025، حين شددت على تثبيت المدعم، بينما ظل الخبز الحر عرضة لقرارات السوق.

شريف فاروق لا يخطئ حين يقول إن الدولة تتحمل تكلفة المدعم، لكن الحكومة تُخفي النصف الآخر من الحقيقة: مصر كانت قد رفعت أصلاً سعر الخبز المدعم من 5 قروش إلى 20 قرشاً في يونيو 2024 للمرة الأولى منذ عقود، تحت ضغط التكاليف والتمويل. أي أن "ثبات" السعر الحالي ليس كرمًا مجانيًا، بل يأتي بعد تحميل المواطن زيادة كبيرة من قبل. والأخطر أن التثبيت الحالي لا يمنع العدوى السعرية في بقية أنواع الخبز، ولا يحمي الأسرة من انتقال أثر الوقود إلى النقل والخضروات والسلع المصنعة. بعبارة أوضح: الحكومة لا تحمي الغذاء، بل تحمي أكثر البنود حساسية سياسياً، وتترك ما عداه للسوق.

هذا ما يجعل الخطاب الرسمي انتقائياً ومضلاً جزئياً. فهو يقول للناس: لا تقلقوا على رغيف التموين. لكنه لا يقول لهم إن رغيف السياحي والفينو قد يرتفع، وإن تكلفة النقل سترتفع، وإن أي فرن حر سيعيد التسعير فوراً، وإن كل ذلك سيعود في النهاية إلى جيب المستهلك. في الاقتصاد الحقيقي، لا تعيش الأسرة على بند واحد معزول. وإذا زاد البنزين والسولار والدقيق، فإن تثبيت سعر المدعم لا يلغي موجة الغلاء، بل يخفف جزءاً صغيراً منها فقط، بينما يمضي الباقي إلى السوق من دون حماية كافية.

الزيادة في الخبز ليست حادثاً منفصلاً بل جزء من تضخم أكبر

الخبير الاقتصادي محمد فؤاد كان قد لخص المأزق في ملف الوقود بقوله إن الوفر الظاهري الذي تحققه الموازنة من زيادة البنزين قد تأكله لاحقاً ضغوط التضخم وتأخر خفض الفائدة وارتفاع تكلفة خدمة الدين. هذه الفكرة تنطبق هنا مباشرة: الدولة قد توفر في دعم الطاقة، لكنها تفتح في المقابل موجة أسعار جديدة تمس النقل والخبز والسلع الأساسية. وبما أن الخبز الحر من أكثر السلع حساسية للوقود والدقيق والعمالة، فإنه يتحول سريعاً إلى مؤشر على أن الحكومة لا تنقل الأزمة من خزانة إلى أخرى فقط، بل تعممها على حياة الناس اليومية.

الدراسة المنشورة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة تدعم هذه القراءة بوضوح، إذ تشير إلى أن زيادات الوقود في مصر تُنتج cost-push inflation، أي تضخماً مدفوعاً بارتفاع التكلفة، لا زيادة في الطلب وحده. وهذا النوع من التضخم أخطر سياسياً واجتماعياً، لأنه يضرب الغذاء والنقل معاً، ويقلص الدخل الحقيقي للأسر حتى لو بدا الرقم الرسمي للتضخم أبطأ من ذروته السابقة. وعندما يُترجم ذلك إلى رغيف أعلى، فإن الرسالة تصبح مباشرة لأي بيت: ما رفعتة الحكومة عند محطة الوقود ستدفعه لاحقاً في الفرن والسوق والمطبخ.

وفي النهاية فإن ما يجري في ملف الخبز بعد زيادة الوقود ليس تطوراً قطاعياً محدوداً، بل نموذج مكثف لطريقة حكم اقتصادية كاملة. الحكومة ترفع المحروقات، ثم تُطمئن الناس على بند واحد، وتترك بقية السوق لتدبر نفسها. خالد فكري يقول إن الخبز السياحي قد يزيد 25%، وشريف فاروق يقول إن المدعم ثابت، بينما الحقيقة الأوسع أن الأسرة المصرية ستدفع أكثر في الحالتين: إما مباشرة في الخبز الحر، أو بصورة غير مباشرة في بقية الغذاء والنقل. هذا ليس إصلاحاً. هذا تدوير منظم للأزمة، بحيث يبقى الرغيف نفسه شاهداً يومياً على أن الدولة تعرف أين تضرب، وتعرف أيضاً من سيدفع.